صدام الهيمنة والصعود: قراءة في الحرب الأمريكية ضد الجمهورية الإيرانية وتحولات التوازن الاستراتيجي

د. علي فارس حميد

أستاذ الدراسات الدولية والاستراتيجية/ جامعة النهرين

المستخلص

يتناول هذا البحث طبيعة الصراع الأمريكي–الإيراني بوصفه أحد أكثر الصراعات تعقيداً في البيئة الدولية والإقليمية المعاصرة، من خلال تحليل أبعاده النظرية والجيوسياسية والعسكرية ضمن إطار تحولات القوة في الشرق الأوسط. وينطلق البحث من فرضية رئيسة مفادها أن هذا الصراع لم يعد يدار وفق أنماط الحروب التقليدية، بل بات يعتمد بصورة متزايدة على أدوات الحرب الهجينة، والردع غير المتناظر، وحروب الوكالة، والصراع الاقتصادي والسيبراني، في ظل تراجع فعالية الهيمنة الأحادية الأمريكية وصعود قوى إقليمية قادرة على إعادة تشكيل التوازنات الاستراتيجية.

اعتمد البحث على توظيف نظريات تحول القوة، والدورات الطويلة، وفخ ثيوسيديدس، مع إعادة تكييفها لتناسب خصوصية بيئة منطقة الشرق الأوسط، من أجل تفسير ديناميكيات الصراع الأمريكي–الإيراني وتحولاته الأخيرة. كما ناقش البحث طبيعة العقيدة العسكرية الإيرانية، وأهمية الجغرافيا البحرية والطاقة في بناء معادلات الردع الجديدة.

وتوصل البحث إلى أن الشرق الأوسط يشهد انتقالاً تدريجياً من مرحلة الهيمنة الأمريكية الأحادية إلى مرحلة أكثر تعقيداً تقوم على تعدد مراكز القوة الإقليمية والدولية. كما خلص إلى أن إيران استطاعت، عبر أدوات الردع غير المتناظر، تقليص فجوة القوة التقليدية مع الولايات المتحدة وفرض نفسها بوصفها فاعلاً رئيسياً في معادلات الأمن الإقليمي، الأمر الذي يعكس تحولاً بنيوياً في طبيعة النظام الإقليمي والدولي المعاصر.

الكلمات المفتاحية: الهيمنة، الحرب، فخ ثيوسيديدس، إيران، التوازن الاستراتيجي

The Clash of Hegemony and Rise: A Study of the American War Against the Islamic Republic of Iran and the Transformations of the Strategic Balance

Dr. Ali Faris Hamid
Professor of International and Strategic Studies
Al-Nahrain University

Abstract

This study examines the American Iranian conflict as one of the most complex conflicts within the contemporary international and regional environment by analyzing its theoretical, geopolitical, and military dimensions within the framework of power transformations in the Middle East. The study is based on the central assumption that this conflict is no longer managed through conventional patterns of warfare; rather, it increasingly relies on hybrid warfare, asymmetric deterrence, proxy wars, as well as economic and cyber confrontation, amid the declining effectiveness of unilateral American hegemony and the rise of regional powers capable of reshaping strategic balances.

The study employs the theories of power transition, long cycles, and the Thucydides Trap, while adapting them to the specific characteristics of the Middle Eastern environment in order to interpret the dynamics and recent transformations of the American–Iranian conflict. It also discusses the nature of Iranian military doctrine, the role of regional proxies, and the significance of maritime geography and energy resources in constructing new deterrence equations.

The study concludes that the Middle East is witnessing a gradual transition from the phase of unilateral American dominance toward a more complex regional and international order based on multiple centers of power. It further argues that Iran has succeeded, through asymmetric deterrence strategies, in reducing the traditional power gap with the United States and imposing itself as a major actor in regional security equations, reflecting a structural transformation in the nature of both the regional and international order.

Keywords : Hegemony, War, Thucydides's Trap, Iran, Strategic Balance.

المقدمة

يشهد النظام الدولي المعاصر حالة من السيولة الاستراتيجية الناتجة عن تآكل هيكلية القطبية الأحادية التي تسيطر عليها الولايات المتحدة الأمريكية منذ تفكك الاتحاد السوفيتي، وبروز قوى دولية وإقليمية صاعدة تسعى لإعادة تعريف قواعد التفاعل الجيوسياسي. وفي قلب هذا التحول العالمي، يبرز الشرق الأوسط كساحة اختبار رئيسة لتوازنات القوة، حيث يتجسد الصراع الأمريكي–الإيراني كنموذج فريد

لحروب تحول القوة، وهي حروب لا تقتصر على المواجهة العسكرية المباشرة والتقليدية، بل تمتد لتشمل أبعاداً سيبرانية، واقتصادية، ونيابية، وتكنولوجية معقدة.

تكمن إشكالية البحث في محاولة فهم طبيعة الصراع الأمريكي ضد الجمهورية الإسلامية الإيرانية، ليس كخلاف دبلوماسي أو أيديولوجي عابر، بل كصراع بنيوي يرتبط بتبدل التوازن الاستراتيجي الإقليمي. وتنبع أهمية الدراسة من إسقاط قطبين نظريين في العلاقات الدولية على هذا الصراع: أولاً فرضية الدورات الطويلة لتحول القوة لـ "أورجانسكي" والتي تفسر الحروب بنشوء قوة صاعدة تتحدى القوة المهيمنة الحالية عندما تقترب من نقطة التكافؤ الاستراتيجي. ثانياً،" فخ ثيوسيديديس الذي أحياه "غراهام أليسون"، ويفسر حتمية الصدام عندما يثير صعود قوة ناشئة الخوف في نفس القوة المهيمنة.

تنطلق الدراسة من **فرضية أساسية** مفادها: إن الحرب الأمريكية ضد إيران –بمستوياتها الصلبة والناعمة– تعد محاولة القوة المهيمنة لكبح صعود قوة إقليمية مراجِعة للنظم الاقليمي قبل وصولها إلى نقطة التكافؤ الاستراتيجي الذي يهدد المصالح الحيوية الغربية، وأن هذا الصراع محكوم بديناميكيات شبيهة بتلك التي تحكم صراع القوى العظمى عالمياً". واعتمد البحث على **المنهج التحليلي الاستراتيجي** المقارن لتفكيك المتغيرات المستقلة والتابعة الحاكمة لهذا الصدام المعرفي.

المطلب الأول: مقاربات تفسيرية في بناء أنموذج معرفي لفهم الحرب

تشهد منطقة الشرق الأوسط منذ نهاية الحرب الباردة حالة مستمرة من إعادة تشكيل موازين القوة، نتيجة التفاعل بين تراجع الهيمنة الأحادية للولايات المتحدة وصعود قوى إقليمية تسعى إلى إعادة تعريف النظام الإقليمي. ويعد الصراع الأمريكي—الإيراني النموذج الأكثر تعبيراً عن هذه التحولات، ليس بوصفه خلافاً سياسياً عابراً، وإنما باعتباره صراعاً بنيوياً يرتبط بطبيعة توزيع القوة وشرعية النظام الإقليمي وآليات ضبطه.

منذ عام 1991، كرست الولايات المتحدة الأمريكية موقعها بوصفها القوة المهيمنة على البنية الأمنية للشرق الأوسط، عبر الانتشار العسكري الواسع، والتحالفات الأمنية، والسيطرة على الممرات البحرية ومصادر الطاقة. إلا أن هذا التفوق واجه تحدياً متصاعداً مع بروز إيران بوصفها قوة إقليمية مراجِعة تسعى إلى تقويض قواعد النظام القائم وإعادة توزيع النفوذ في المنطقة. ومن هنا، فإن فهم هذا الصراع يتطلب تجاوز التفسيرات التقليدية التي تركز على الأبعاد الأيديولوجية أو الأمنية الضيقة، والانتقال نحو تحليل نظري أعمق يستند إلى نظريات تحول القوة، والدورات الطويلة، وفخ ثيوسيديديس، ضمن إطار تفسيري مركب.

تنطلق نظرية تحول القوة من افتراض أساسي مفاده أن النظام الدولي ليس فوضوياً بالكامل، بل يتخذ شكلاً هرمياً تتربع على قمته قوة مهيمنة تمتلك القدرة على صياغة القواعد والمؤسسات والمعايير المنظمة

للنظام الدولي بما ينسجم مع مصالحها. ويستقر هذا النظام طالما بقيت القوى الثانوية راضية عن توزيع القوة وعن شرعية القواعد الحاكمة. غير أن الخطر يظهر عندما تنمو قوة صاعدة غير راضية عن النظام القائم، وتقترب تدريجياً من مستوى التكافؤ مع القوة المهيمنة، الأمر الذي يرفع احتمالات الصراع والحرب[1].

وعند إسقاط هذه الفرضية على الشرق الأوسط، يمكن النظر إلى الولايات المتحدة باعتبارها القوة الضامنة للنظام الإقليمي منذ نهاية الحرب الباردة، بينما تمثل إيران نموذجاً للقوة الإقليمية المراجِعة التي تسعى إلى تعديل بنية النظام الأمني والسياسي في المنطقة. فإيران لا تعترض فقط على بعض السياسات الأمريكية، بل ترفض بصورة أعمق طبيعة النظام الإقليمي المرتبط بالهيمنة الأمريكية والتحالفات الغربية والإسرائيلية.

وتكتسب هذه المقاربة عمقاً إضافياً عند ربطها بفرضية الدورات الطويلة التي ترى أن القوى المهيمنة تمر بمراحل تاريخية تبدأ بالصعود والابتكار، ثم مرحلة تثبيت الشرعية، تليها مرحلة التآكل التدريجي، وصولاً إلى أزمة انتقال القوة[2]. وفي هذا السياق، تبدو الولايات المتحدة في الشرق الأوسط وكأنها دخلت مرحلة "الإجهاد الاستراتيجي"، نتيجة ارتفاع كلفة الانتشار العسكري، وتراجع فعالية التدخلات المباشرة، وصعود الفاعلين من غير الدول، إضافة إلى التحول الاستراتيجي الأمريكي نحو شرق آسيا.

في المقابل، استطاعت إيران تطوير أنموذج مختلف للصعود الإقليمي يقوم على توظيف أدوات غير تقليدية لتعويض الفجوة الهائلة في القوة العسكرية والاقتصادية مع الولايات المتحدة الأمريكية. فقد اعتمدت على بناء محاور إقليمية للتوازن، وتطوير القدرات الصاروخية والطائرات المسيّرة، وتوظيف الجغرافيا البحرية، إلى جانب استخدام الحرب السيبرانية والحرب النفسية والإعلامية. وبهذا المعنى، فإن إيران لم تحقق تكافؤاً تقليدياً مع الولايات المتحدة، لكنها نجحت في إنتاج "تكافؤ إقليمي غير متناظر" جعل كلفة احتوائها أو الدخول في حرب شاملة معها مرتفعة للغاية.

ومن هنا تتقاطع نظرية تحول القوة مع مقاربة "فخ ثيوسيديديس" الذي يفسر الحروب الكبرى بوصفها نتيجة للخوف الذي تشعر به القوة المهيمنة تجاه صعود قوة جديدة. فالحرب، وفق هذا التصور، لا تنتج فقط عن اختلال موازين القوة، بل عن الإدراك النفسي والاستراتيجي للتهديد. وفي الحالة الأمريكية–الإيرانية، فإن واشنطن لا تنظر إلى إيران باعتبارها مجرد دولة إقليمية معادية، وإنما باعتبارها مشروعاً جيوسياسياً يسعى إلى تقويض النظام الإقليمي الذي أسسته الولايات المتحدة بعد الحرب الباردة[3].

وفق منظور استراتيجية الأمن القومي الأمريكي أدى التوسع الإيراني في البيئات الهشة، أو المناطق الرمادية إلى تعزيز المخاوف الأمريكية والإسرائيلية من تشكل محور إقليمي قادر على تهديد خطوط الملاحة الدولية، والممرات البحرية الحيوية، والبنية الأمنية التقليدية للمنطقة. وهنا تتجسد "معضلة الأمن" بوضوح،

فكل خطوة تتخذها إيران لتعزيز أمنها وردع خصومها تفسر أمريكياً وإسرائيلياً باعتبارها خطوة هجومية توسعية، بينما ترى طهران أن العقوبات الاقتصادية والوجود العسكري الأمريكي ومحاولات الاحتواء تمثل تهديداً وجودياً يستوجب توسيع أدوات الردع.

إلا أن خصوصية منطقة الشرق الأوسط تكمن في أن الصراع لا يأخذ شكل المواجهة المباشرة الشاملة كما حدث بين القوى الكبرى تاريخياً، بل يتخذ نمط الحروب الممتدة منخفضة الحدة. فارتفاع كلفة الحرب التقليدية، وتعقيد البيئة الإقليمية، وتشابك المصالح الدولية، كلها عوامل دفعت الأطراف إلى إدارة الصراع عبر الحروب بالوكالة، والعمليات السيبرانية، والعقوبات الاقتصادية، والاغتيالات النوعية، والصراع البحري، والضغط النفسي والإعلامي.

كما أن بيئة التفاعل نفسها تضعف قابلية تطبيق النظريات الغربية بصورة حرفية، بسبب اختلاف طبيعة الدولة وبنية المجتمع السياسي في المنطقة. فالشرق الأوسط يتميز بهشاشة الدولة الوطنية، وكثافة الفاعلين من غير الدول، وتداخل البعد الطائفي مع الجيوسياسي، وارتفاع أهمية الطاقة والممرات البحرية، الأمر الذي يجعل أدوات الهيمنة والصراع أكثر تعقيداً من النماذج التقليدية التي صيغت في البيئة الأوروبية.

ومن هنا تظهر الحاجة إلى تطوير نظرية مركبة لتفسير الصراع الأمريكي—الإيراني، تقوم على الدمج بين التحليل البنيوي والإدراكي والعملياتي. فالصراع لا يمكن تفسيره فقط باعتباره انتقالاً في القوة أو بوصفه مجرد خوف استراتيجي متبادل، بل باعتباره عملية مركبة تتداخل فيها عناصر الهيمنة، والردع غير المتناظر، والحروب الهجينة، وإدارة الفوضى الإقليمية.

وتقوم هذه النظرية المركبة على ثلاث فرضيات مركزية:

أولاً، إن الولايات المتحدة ما تزال القوة المهيمنة إقليمياً، لكنها تواجه تراجعاً نسبياً في القدرة على فرض الهيمنة المطلقة نتيجة الاستنزاف العسكري والتحولات الدولية.

ثانياً، إن إيران تمثل قوة مراجِعة صاعدة استطاعت تعويض ضعفها التقليدي عبر أدوات هجينة وغير متناظرة، ما أتاح لها إنتاج حالة من التكافؤ الإقليمي المرن.

ثالثاً، إن الصراع بين الطرفين لن يتجه غالباً إلى حرب شاملة مباشرة، بل سيستمر ضمن نمط الاحتواء المتبادل طويل الأمد، عبر الحروب بالوكالة، والصراع الاقتصادي والسيبراني، والتنافس على الجغرافيا الاستراتيجية.

وبذلك، فإن مستقبل الشرق الأوسط سيتحدد بدرجة كبيرة بقدرة الولايات المتحدة على إعادة إنتاج نظامها الإقليمي، مقابل قدرة إيران على تحويل نفوذها الشبكي والعسكري إلى مشروع جيوسياسي مستدام. كما أن استمرار هذا الصراع سيبقي المنطقة ضمن حالة الانتقال البنيوي غير المكتمل، حيث لا تستطيع القوة المهيمنة حسم الصراع بصورة نهائية، ولا تستطيع القوة الصاعدة إسقاط النظام القائم

بالكامل، الأمر الذي يجعل الشرق الأوسط ساحة مفتوحة للتنافس طويل الأمد وإعادة تشكيل التوازنات الإقليمية والدولية.

المطلب الثاني: الديناميكيات الجيوسياسية والعسكرية للصراع الأمريكي–الإيراني

مع انتقال الصراع الأمريكي–الإيراني من مستواه النظري المرتبط بتحول القوة وإعادة تشكيل التوازنات الإقليمية، برزت الحاجة إلى تطوير أدوات صراع تتجاوز أنماط الحرب التقليدية القائمة على المواجهة العسكرية المباشرة بين الجيوش النظامية. فالتباين الهائل في القدرات العسكرية والاقتصادية بين الولايات المتحدة وإيران جعل من الحرب الشاملة خياراً بالغ الكلفة للطرفين، الأمر الذي دفعهما نحو تبني نمط جديد من الصراع يقوم على الحروب الهجينة، والحروب غير المتناظرة، فضلاً عن الأدوات الاقتصادية والسيبرانية.

وفي هذا السياق، لم يعد مفهوم الحرب مقتصراً على السيطرة العسكرية المباشرة أو الاحتلال الجغرافي، بل أصبح مرتبطاً بالقدرة على إنهاك الخصم، وتعطيل بيئته الاستراتيجية، وإضعاف إرادته السياسية دون الوصول إلى مواجهة شاملة. ومن هنا، ظهرت **المنطقة الرمادية** بوصفها الحيز الواقع بين السلم المعلن والحرب المفتوحة، إذ تستخدم أدوات الضغط المتعددة بصورة تدريجية ومدروسة تسمح بإدارة الصراع دون الانزلاق إلى حرب إقليمية أو دولية واسعة.

وقد ساعدت هذه البيئة على إعادة تعريف مفهوم الردع في الشرق الأوسط، فبدلاً من الاعتماد على التفوق العسكري التقليدي فقط، اتجهت إيران إلى بناء منظومة ردع هجينة تعتمد على الصواريخ الدقيقة، والطائرات المسيّرة، والشبكات المسلحة العابرة للحدود، والحرب السيبرانية، إلى جانب توظيف الجغرافيا البحرية والاقتصاد السياسي للطاقة. وفي المقابل، اعتمدت الولايات المتحدة على أدوات الاحتواء المالي، والعقوبات الاقتصادية، والردع البحري والجوي، فضلاً عن إدارة التحالفات الإقليمية.

أولاً: العقيدة العسكرية الإيرانية والحروب اللامتناظرة

تقوم العقيدة العسكرية الإيرانية على إدراك استراتيجي عميق بعدم إمكانية تحقيق توازن تقليدي مع الولايات المتحدة وحلفائها، سواء في مجال القوة الجوية أو البحرية أو التكنولوجيا العسكرية المتقدمة. وقد تشكل هذا الإدراك نتيجة الخبرة التاريخية التي راكمتها إيران بعد الثورة الإسلامية، ثم خلال مرحلة الاحتلال الأمريكي لكل من أفغانستان والعراق، حيث أصبحت إيران محاطة بقوات أمريكية من الشرق والغرب.

وبدلاً من الانخراط في سباق تسلح تقليدي يستنزف الموارد الاقتصادية للدولة، اتجهت طهران نحو تطوير نموذج "الردع اللامتناظر"، الذي يقوم على رفع كلفة الحرب بالنسبة للخصم بدلاً من السعي إلى

تحقيق نصر عسكري مباشر. ومن هنا، ركزت إيران على بناء ترسانة صاروخية واسعة، وتطوير الطائرات المسيّرة، وإنشاء منظومات دفاع ساحلي وبحري قادرة على تهديد الممرات البحرية الحيوية.

ويعد البرنامج الصاروخي الإيراني أحد أهم مرتكزات هذه الاستراتيجية، فالصواريخ الباليستية وصواريخ الكروز لا تمثل مجرد أدوات هجومية، بل تشكل وسيلة لفرض معادلة منع الوصول وحرمان الخصم من حرية الحركة. فوجود قواعد أمريكية منتشرة في منطقة الخليج والعراق وسوريا يجعل هذه القواعد عرضة للاستهداف في أي مواجهة محتملة، الأمر الذي يرفع الكلفة البشرية والسياسية للحرب[4].

كما أدت الطائرات المسيّرة دوراً محورياً في تطوير القدرات الإيرانية، نظراً لانخفاض كلفتها مقارنة بالطائرات التقليدية، وقدرتها على تنفيذ عمليات دقيقة بعيدة المدى. وقد سمحت هذه التكنولوجيا لإيران وحلفائها بتوسيع نطاق الردع إلى مساحات جغرافية واسعة تمتد من منطقة الخليج حتى شرق المتوسط والبحر الأحمر[5].

أما في المجال البحري، فقد طورت إيران استراتيجية تقوم على استغلال الطبيعة الجغرافية الضيقة لمضيق هرمز، عبر استخدام الزوارق السريعة والألغام البحرية والصواريخ الساحلية. ولا تهدف هذه الاستراتيجية إلى مواجهة الأساطيل الأمريكية مواجهة مباشرة، وإنما إلى تعطيل الملاحة الدولية وتهديد إمدادات الطاقة العالمية، بما يؤدي إلى خلق ضغط اقتصادي وسياسي عالمي على الولايات المتحدة وحلفائها.

وفي الداخل الإيراني، تم تطوير ما يعرف بالدفاع الفسيفسائي، وهو أنموذج دفاعي يقوم على اللامركزية وتوزيع القدرات العسكرية على مناطق متعددة بحيث تستطيع الاستمرار في القتال حتى في حال تعرض مراكز القيادة التقليدية للتدمير. ويعكس هذا النموذج إدراكاً إيرانياً بأن أي حرب مستقبلية ستكون حرب استنزاف طويلة، وليس مواجهة خاطفة يمكن حسمها سريعاً.

ثانياً: حروب الوكالة وإعادة تشكيل الجغرافيا السياسية

إذا كانت القدرات الصاروخية والبحرية تمثل أدوات الردع الدفاعي الإيراني، فإن شبكة الحلفاء الإقليميين تمثل الأداة الأكثر تأثيراً في التوسع الجيوسياسي الإيراني. فقد نجحت إيران في بناء منظومة نفوذ إقليمية عابرة للحدود تعتمد على وحركات سياسية متحالفة معها أيديولوجياً واستراتيجياً، والتي أدت دوراً مهماً وفقاً لمكانة التحالفات وقيمتها الاستراتيجية من إضعاف فاعلية الهجمات الأمريكية ضد الجمهورية الإيرانية.

سمحت التحولات الإقليمية بعد عام 2003، ثم موجة الاضطرابات العربية بعد عام 2011، بظهور فراغات أمنية وسياسية استثمرتها إيران لتوسيع نفوذها الإقليمي. ومن خلال هذا التمدد، انتقلت طهران من مفهوم الدفاع عن الحدود إلى مفهوم الدفاع المتقدم، أي نقل خطوط المواجهة بعيداً عن الأراضي الإيرانية نحو ساحات متعددة في العراق وسوريا ولبنان واليمن[6].

ويعد لبنان النموذج الأبرز لهذه الاســـتراتيجية، إذ تحول حزب الله من فاعل محلي إلى قوة عســـكرية وتنظيمية تمتلك قدرات صاروخية متقدمة، وتشكّل عنصر ردع استراتيجي ضد الكيان الصهيوني. كما وفر الوجود الإيراني في ســوريا ممراً جغرافياً متصــلاً يمتد من إيران حتى البحر المتوســط، الأمر الذي عزز العمق الاستراتيجي لطهران ووسع قدرتها على تهديد المصالح الأمريكية والإسرائيلية.

أما في اليمن، فقد أتاح دعم حركة أنصــار الله لإيران إمكانية الوصــول غير المباشــر إلى البحر الأحمر ومضـيق باب المندب، وهو ما منحها قدرة على التأثير في أحد أهم الممرات البحرية العالمية. وقد كشـفت الهجمات بالطائرات المسيّرة والصواريخ ضد المنشآت النفطية والسفن التجارية عن التحول الكبير في طبيعة الصــراع، إذ أصــبحت هذه الأطراف قادرة على تهديد الاقتصــاد العالمي وأمن الطاقة دون امتلاك جيوش نظامية تقليدية.

ومن ثم فإن الولايات المتحدة الأمريكية تواجه معضـــلة اســـتراتيجية معقدة في التعامل مع شـــبكة التحالفات المتنوعة جيوبولتيكياً، فاستهدافها بصورة مباشرة لا يؤدي غالباً إلى إنهاء التهديد، بل قد يفاقم حالة العداء الشعبي ويزيد من انتشار المخاطر الأمنية، وفي الوقت ذاته، فإن توجيه ضربة مباشرة للجمهورية الإيرانية يحمل خطر الانزلاق إلى حرب إقليمية واسعة تتجاوز حدود السيطرة.

ثالثاً: الحرب الاقتصادية والسيبرانية

مع ارتفاع كلفة المواجهة العسكرية التقليدية، انتقل الصراع الأمريكي–الإيراني بصورة متزايدة إلى المجالين الاقتصـادي والسـيبراني، بوصـفهما سـاحتين قادرتين على إلحاق أضـرار اسـتراتيجية دون الدخول في حرب شاملة.

ففي المجال الاقتصادي، اعتمدت الولايات المتحدة على العقوبات المالية بوصفها أداة مركزية لإضعاف الدولة الإيرانية. وقد بلغت هذه الســـياســـة ذروتها بعد الانســـحاب الأمريكي من الاتفاق النووي عام 2018، وإطلاق اســتراتيجية الضــغوط القصــوى، التي اســتهدفت خنق الاقتصــاد الإيراني عبر تقليص صادرات النفط، وتجميد الأصول المالية، وفرض عقوبات ثانوية على الشركات والبنوك المتعاملة مع إيران[7].

وتكمن خطورة هذه العقوبات في أنها لا تقتصـــر على العلاقات الثنائية، بل تعتمد على الســـيطرة الأمريكية على النظام المالي العالمي والدولار، ما يجعل الشـــركات الدولية مضـــطرة للاختيار بين الســـوق الأمريكية أو السوق الإيرانية. وقد هدفت هذه السياسة إلى تقويض القدرات الاقتصادية التي تموّل البرنامج الصاروخي والشبكات الإقليمية المتحالفة مع طهران.

إلا أن إيران طورت في المقابل ما يعرف باقتصاد المقاومة، عبر إنشاء شبكات التفاف على العقوبات، من خلال تعميق العلاقات الاقتصـــادية مع القوى الدولية المنافســـة للولايات المتحدة، وخاصـــة الصـــين

وروسيا. وقد سمحت هذه الاستراتيجية لإيران بالحفاظ على حد أدنى من الاستقرار الاقتصادي رغم شدة الضغوط المالية[8].

أما في الفضاء السيبراني، فقد تحول الصراع إلى حرب رقمية مفتوحة. وشكّل الهجوم الإلكتروني على منشأة نتانز باستخدام فيروس ستوكسنت نقطة تحول استراتيجية، إذ أثبت أن الهجمات الرقمية قادرة على تدمير بنى تحتية حيوية دون استخدام القوة العسكرية التقليدية.

وردّت إيران على ذلك عبر الاستثمار المكثف في القدرات السيبرانية الهجومية، واستهدفت هجماتها مؤسسات مالية وشركات طاقة وبنى تحتية مرتبطة بالولايات المتحدة وحلفائها الإقليميين. وتمتاز الحرب السيبرانية بميزة أساسية تتمثل في "الإنكار المعقول"، حيث يصعب إثبات المسؤولية المباشرة عن الهجمات، الأمر الذي يسمح للأطراف بتبادل الضربات دون الوصول إلى مواجهة عسكرية مباشرة.

وبالتالي، تكشف الديناميكيات الجيوسياسية والعسكرية للصراع الأمريكي–الإيراني أن الشرق الأوسط دخل مرحلة جديدة من الحروب المعقدة التي لم تعد تدار بأدوات القرن العشرين. فالولايات المتحدة، رغم تفوقها العسكري والتكنولوجي والمالي، تواجه صعوبة متزايدة في حسم الصراع ضد خصم يعتمد على المرونة الشبكية والحروب اللامتناظرة. وفي المقابل، استطاعت إيران تطوير نموذج ردع هجين يجمع بين الصواريخ والطائرات المسيّرة، والشبكات المسلحة، والحرب السيبرانية، والضغط البحري، بما مكنها من تعويض جزء كبير من الفجوة التقليدية في القوة.

المطلب الثالث: تبدل التوازن الاستراتيجي وآفاق تحول القوة في الشرق الأوسط

شهد الصراع الأمريكي–الإيراني خلال السنوات الأخيرة انتقالاً تدريجياً من أنماط الاحتواء غير المباشر والحروب الهجينة إلى مستويات أعلى من التوتر الاستراتيجي والانخراط العسكري المحدود، الأمر الذي انعكس بصورة مباشرة على طبيعة التوازنات الإقليمية والدولية في الشرق الأوسط. ولم يعد الصراع مقتصراً على أدوات العقوبات الاقتصادية أو إدارة الحروب بالوكالة، بل أصبح مرتبطاً بإعادة تعريف معادلات الردع، وحدود القوة الأمريكية، وقدرة القوى الإقليمية الصاعدة على فرض حضورها داخل البنية الأمنية للمنطقة[9].

وفي هذا السياق، برزت فرضيات جديدة تتعلق بإمكانية انتقال الشرق الأوسط من مرحلة الهيمنة الأحادية الأمريكية إلى مرحلة أكثر تعقيداً تقوم على تعدد مراكز التأثير الإقليمي والدولي. وقد كشفت التحولات الميدانية أن التفوق العسكري التقليدي لا يكفي بالضرورة لحسم الصراعات المركبة، خصوصاً عندما تمتلك القوى الإقليمية أدوات ردع غير متناظرة وقدرة على توظيف الجغرافيا السياسية والاقتصاد العالمي والطاقة ضمن استراتيجيات طويلة الأمد.

ومن هنا، فإن التطورات الأخيرة للصراع الأمريكي—الإيراني تكتسب أهمية خاصة في إطار دراسة تحولات القوة، لأنها تمثل اختباراً عملياً لمدى قدرة الولايات المتحدة على الحفاظ على موقعها بوصفها القوة المهيمنة في الشرق الأوسط، في مقابل قدرة إيران على توسيع نفوذها وتحويل أدوات الردع غير التقليدية إلى مكاسب سياسية واستراتيجية مستدامة.

أولاً: التصعيد العسكري وحدود القوة الأمريكية

اتسمت المرحلة الأخيرة من الصراع بتصاعد مستوى العمليات العسكرية والأمنية المتبادلة، سواء عبر استهداف منشآت حيوية، أو تنفيذ ضربات دقيقة ضد شخصيات ومواقع عسكرية مرتبطة بالبنية الأمنية الإيرانية والإقليمية. وقد عكست هذه المرحلة تحولاً في الإدراك الأمريكي لطبيعة المواجهة، من سياسة الاحتواء الطويل الأمد إلى محاولة تقليص القدرة الإيرانية على إدارة شبكاتها الإقليمية وبرامجها العسكرية.

إلا أن هذه المقاربة كشفت في الوقت نفسه عن حدود القدرة الأمريكية على تحقيق أهداف سياسية حاسمة عبر القوة العسكرية وحدها. فرغم التفوق الجوي والتكنولوجي الأمريكي، أظهرت التجربة أن البنية السياسية والمؤسساتية الإيرانية تمتلك درجة عالية من التماسك والقدرة على إعادة إنتاج القيادة وإدارة الأزمات الداخلية، الأمر الذي حال دون تحقق سيناريوهات الانهيار السريع أو التفكك المؤسسي.

كما أن التصعيد العسكري أسهم في تعزيز النزعة القومية داخل إيران، وأدى إلى توحيد قطاعات واسعة من النخبة السياسية والعسكرية حول أولوية مواجهة الضغوط الخارجية، وهو ما منح النظام الإيراني هامشاً إضافياً للاستمرار وإعادة تنظيم أدواته الإقليمية. وبهذا المعنى، فإن استخدام القوة العسكرية المحدودة ضد إيران لم يؤدِّ إلى تغيير جذري في البنية السياسية، بل أسهم في إعادة إنتاج توازنات أكثر تشدداً داخل النظام[10].

ويعكس ذلك إشكالية أوسع في الاستراتيجية الأمريكية المعاصرة، تتمثل في صعوبة تحويل التفوق العسكري إلى نتائج سياسية مستقرة في البيئات الإقليمية المعقدة، خاصة عندما يتعلق الأمر بدول تمتلك عمقاً جغرافياً وبنية مؤسساتية وشبكات إقليمية ممتدة.

ثانياً: الجغرافيا الاستراتيجية والطاقة بوصفهما أدوات ردع

أدركت الجمهورية الايرانية أن قدرتها على مواجهة الولايات المتحدة لا تقوم على تحقيق تكافؤ عسكري تقليدي، بل على امتلاك القدرة على تهديد المصالح الحيوية المرتبطة بالنظام الاقتصادي العالمي، وفي مقدمتها أمن الطاقة والممرات البحرية الدولية. ولذلك، اتجهت الاستراتيجية الإيرانية نحو توظيف موقعها الجغرافي في منطقة الخليج ومضيق هرمز، إلى جانب شبكة حلفائها الإقليميين الممتدة نحو البحر الأحمر ومضيق باب المندب[11].

وقد كشفت فترات التصعيد المختلفة أن أي اضطراب واسع في أمن الملاحة البحرية أو منشآت الطاقة يؤدي بصورة مباشرة إلى اضطراب الأسواق العالمية وارتفاع أسعار النفط، وهو ما ينعكس على الاقتصادات الغربية والآسيوية معاً. ومن هنا، تحولت الجغرافيا البحرية إلى أحد أهم عناصر الردع الإيراني، لأنها تمنح طهران قدرة غير مباشرة على التأثير في الاستقرار الاقتصادي العالمي.

كما أن التهديد المستمر للممرات البحرية الاستراتيجية أظهر محدودية القدرة العسكرية الأمريكية على توفير حماية كاملة للبنية النفطية وشبكات التجارة الدولية، خصوصاً في بيئة جغرافية ضيقة ومعقدة مثل منطقة الخليج. وبهذا المعنى، استطاعت إيران تحويل الجغرافيا من عنصر ضعف إلى أداة توازن استراتيجي، من خلال رفع الكلفة الاقتصادية والسياسية لأي مواجهة طويلة الأمد.

ولا يقتصر تأثير هذه الاستراتيجية على البعد العسكري فقط، بل يمتد إلى البعد التفاوضي، إذ أصبحت قضايا أمن الطاقة والملاحة جزءاً أساسياً من أي ترتيبات إقليمية محتملة، الأمر الذي منح إيران موقعاً تفاوضياً أكثر تأثيراً مقارنة بالمراحل السابقة.

ثالثاً: التحول التفاوضي وإعادة صياغة التوازنات الإقليمية

أدت التحولات الميدانية والاقتصادية الناتجة عن التصعيد المستمر إلى دفع الأطراف المختلفة نحو إعادة تفعيل المسارات التفاوضية، ولكن ضمن شروط ومعادلات تختلف عن المرحلة السابقة. فالمفاوضات لم تعد تُدار حصراً في إطار الضغوط الاقتصادية أو المطالب المتعلقة بالبرنامج النووي، بل أصبحت مرتبطة بصورة أشمل بمستقبل الأمن الإقليمي، ودور القوى الإقليمية، وحدود النفوذ الأمريكي في الشرق الأوسط.

وفي هذا السياق، سعت إيران إلى توظيف قدرتها على الصمود الاقتصادي والعسكري، إضافة إلى نفوذها الإقليمي، من أجل فرض الاعتراف بها بوصفها طرفاً أساسياً في أي ترتيبات أمنية مستقبلية. كما استخدمت برامجها النووية والصاروخية وأدواتها الإقليمية بوصفها عناصر ضغط تفاوضي تهدف إلى تحسين موقعها داخل معادلة القوة الإقليمية.

في المقابل، وجدت الولايات المتحدة الأمريكية نفسها أمام معادلة معقدة، فمن جهة، لا تستطيع القبول الكامل بصعود قوة إقليمية منافسة تهدد بنية النظام الإقليمي التقليدي، ومن جهة أخرى، فإن استمرار الصراع المفتوح يحمل كلفة اقتصادية وعسكرية واستراتيجية متزايدة، خصوصاً في ظل التحولات الكبرى في النظام الدولي وتركز الاهتمام الأمريكي المتزايد على منطقة آسيا والمحيط الهادئ[12].

وبذلك، أصبح المسار التفاوضي يعكس بصورة غير مباشرة تراجع القدرة على فرض الهيمنة الأحادية المطلقة، مقابل صعود أنماط جديدة من التوازنات الإقليمية التي تقوم على الاعتراف النسبي بتعدد مراكز القوة والنفوذ.

إلى جانب ذلك تكشف التطورات الأخيرة للصراع الأمريكي–الإيراني عن تحولات أعمق تتعلق بطبيعة النظام الإقليمي والدولي. فالصراع لم يعد مجرد مواجهة ثنائية بين دولة كبرى وقوة إقليمية، بل أصبح جزءاً من عملية أوسع لإعادة توزيع القوة على المستوى العالمي، في ظل صعود قوى دولية منافسة مثل الصين وروسيا، وتراجع القدرة الأمريكية على إدارة الأزمات الدولية بصورة منفردة.

وفي هذا الإطار، يمكن القول إن الشرق الأوسط يشهد انتقالاً تدريجياً من مرحلة الهيمنة الأحادية إلى مرحلة أكثر تعقيداً تقوم على التعددية الإقليمية والدولية. فإيران لم تعد مجرد فاعل إقليمي معزول، بل أصبحت جزءاً من شبكة تحالفات وعلاقات استراتيجية مرتبطة بالقوى الدولية الصاعدة، وهو ما عزز قدرتها على مقاومة الضغوط الأمريكية وتقليل أثر العزلة الاقتصادية والسياسية.

كما أن استمرار الصراع دون حسم نهائي يؤكد أن الولايات المتحدة ما تزال تمتلك عناصر تفوق هائلة، لكنها تواجه في الوقت ذاته صعوبة متزايدة في تحويل هذا التفوق إلى سيطرة مستقرة ودائمة. وفي المقابل، استطاعت إيران تطوير نموذج قائم على الاستنزاف الاستراتيجي والردع غير المتناظر، بما يسمح لها بالحفاظ على موقعها الإقليمي رغم الفجوة الكبيرة في القوة التقليدية.

ومن منظور نظريات العلاقات الدولية، فإن هذه التطورات تعكس ملامح تحول تدريجي في بنية القوة، حيث لم يعد الاستقرار الإقليمي قائماً على التفوق الأحادي المطلق، بل على التوازنات المركبة بين القوى الكبرى والقوى الإقليمية الصاعدة، إضافة إلى الفاعلين من غير الدول، والقدرات الاقتصادية والسيبرانية، والتحكم بالممرات الحيوية للطاقة والتجارة.

خلاصة المحور الثالث

ومن ثم تشير التحولات الأخيرة التي أنتجتها الحرب الأمريكية ضد الجمهورية الايرانية إلى أن الشرق الأوسط دخل مرحلة جديدة من إعادة تشكيل التوازنات الاستراتيجية، تتراجع فيها فعالية الهيمنة الأحادية التقليدية لصالح أنماط أكثر تعقيداً من التوازن والردع المتبادل. فضلاً أنها أظهرت أن التفوق العسكري الأمريكي، رغم أهميته، لا يكفي وحده لإعادة هندسة البيئة الإقليمية أو فرض تغيير سياسي شامل، في حين استطاعت إيران توظيف الجغرافيا، والطاقة، والشبكات الإقليمية، وأدوات الردع غير المتناظر، للحفاظ على موقعها وتعزيز قدرتها التفاوضية.

الخاتمة

يمثل الصراع الأمريكي–الإيراني أحد أكثر النماذج تعقيداً في دراسة العلاقات الدولية المعاصرة، لأنه يكشف بصورة واضحة حدود المقاربات التقليدية في تفسير القوة والردع والصراع داخل البيئات الإقليمية المركبة. فهذه المواجهة لم تعد مجرد تنافس سياسي أو أمني بين دولة كبرى وقوة إقليمية صاعدة، بل تحولت

إلى أنموذج تطبيقي يعكس طبيعة التحولات البنيوية التي يشهدها النظام الدولي، لاسيما فيما يتعلق بإعادة توزيع القوة، وتراجع أنماط الهيمنة الأحادية، وصعود أدوات الحرب الهجينة والردع غير المتناظر.

وقد أظهرت الدراسة أن النظريات الكلاسيكية في العلاقات الدولية، وعلى الرغم من أهميتها التفسيرية، لا يمكن إسقاطها بصورة حرفية على البيئة الشرق أوسطية دون إعادة تكييفها مع خصوصيات الإقليم. فالشرق الأوسط لا تحكمه فقط معادلات القوة التقليدية، وإنما تتداخل فيه الجغرافيا السياسية، والطاقة، والفاعلون من غير الدول، والهويات العابرة للحدود، وشبكات الاقتصاد العالمي، بما يجعل الصراع أكثر تعقيداً من النماذج الأوروبية التقليدية التي تأسست عليها أغلب نظريات العلاقات الدولية.

وفي هذا السياق، برهنت التجربة الأمريكية–الإيرانية أن التفوق العسكري التقليدي لم يعد عاملاً حاسماً بصورة مطلقة في إدارة الصراعات الدولية. فرغم امتلاك الولايات المتحدة أكبر منظومة عسكرية وتكنولوجية في العالم، إلا أن قدرتها على تحويل هذا التفوق إلى نتائج سياسية مستقرة واجهت قيوداً بنيوية واستراتيجية واضحة. وفي المقابل، استطاعت إيران تطوير نموذج قائم على المرونة الاستراتيجية، والردع غير المتناظر، وتوظيف الجغرافيا الإقليمية، بما مكّنها من تعويض جزء مهم من فجوة القوة التقليدية.

يمكن تلخيص النتائج الأساسية التي توصل إليها البحث في النقاط الآتية:

1. أثبت الصراع الأمريكي–الإيراني أن القوة العسكرية التقليدية لم تعد كافية وحدها لحسم الصراعات المعقدة داخل البيئات الإقليمية المركبة.
2. نجحت إيران في تطوير أنموذج ردع غير متناظر قائم على الصواريخ والطائرات المسيّرة والشبكات الإقليمية، بما مكّنها من رفع كلفة المواجهة العسكرية المباشرة.
3. أظهرت التجربة محدودية فعالية استراتيجيات الضغط الاقتصادي والعسكري في إحداث تغيير سياسي داخلي سريع داخل الأنظمة ذات البنى المؤسساتية المتماسكة.
4. تحولت المنطقة الرمادية إلى المجال الرئيسي لإدارة الصراع، عبر العقوبات، والحرب السيبرانية، وحروب الوكالة، والضغط على الممرات البحرية والطاقة.
5. يشهد الشرق الأوسط تحولاً تدريجياً من مرحلة الهيمنة الأحادية إلى مرحلة التعدد النسبي في مراكز القوة الإقليمية والدولية.
6. تمثل الحالة الأمريكية–الإيرانية أنموذجاً تطبيقياً لتطور نظريات تحول القوة، حيث يجري الانتقال في موازين القوة بصورة بطيئة وغير مكتملة، ومن خلال أدوات هجينة بدلاً من الحروب التقليدية الشاملة.

7. أسهمت التحولات الدولية وصعود الصين وروسيا في توفير بيئة دولية أكثر مرونة للقوى الإقليمية المناهضة للهيمنة الأمريكية، وهو ما انعكس بصورة مباشرة على طبيعة الصراع في الشرق الأوسط.

المصادر

[1] Allison, Graham. *Destined for War: Can America and China Escape Thucydides's Trap?* Boston: Houghton Mifflin Harcourt, 2017, pp. 30- 35

[2] Modelski, George. *Long Cycles in World Politics.* Seattle: University of Washington Press, 1987, pp. 29- 33

[3] علي فارس حميد، الحرب وإدارة التغيير في النظام الدولي، مجموعة محاضرات مطبوعة القيت على طلبة الدكتوراه، قسم الاستراتيجية، جامعة النهرين، 2026.

[4] Farzin Nadimi, *Iran's Evolving Approach to Missile Deterrence*, https://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/irans-evolving-approach-missile-deterrence

[5] Anthony H. Cordesman, *The Changing Military Balance in the Gulf: The Rise of Iran's Asymmetric Forces and the Role of UAVs*, Center for Strategic and International Studies (CSIS).

[6] بسترس، رامي .(2021) *الهندسة الجيوسياسية لمحور المقاومة: صراع الخطوط والممرات في الشرق الأوسط* .مركز دراسات الشرق الأوسط.

[7] الشمري. علي فارس، الولايات المتحدة ونفوذ إيران الإقليمي: فاعلية السياسات ومستويات التأثير، مجلة دراسات إيرانية، المعهد الدولي للدراسات الإيرانية، الرياض العدد 12، 2020

[8] Maloney, S. (2020). *The Iranian Economy under Sanctions: Resistance and Adaptation*. Brookings Institution Press.

[9] **International Crisis Group (2025).** *The New Architecture of Middle East Deterrence: Aftermath of the US-Iran Escalation*. Middle East Report No. 254.

[10] مؤسسة انكي للدراسات والبحوث، نشرة اتجاهات بحثية، العدد السادس، 2026.

[11] من أهم الدراسات التي تناولت الأهمية الاستراتيجية لموقع مضيق هرمز دراسة أنتوني كوردسمان المنشورة في عام 2019، للمزيد ينظر:

Cordesman, A. H. (2019). *The Strategic Implications of the Strait of Hormuz Crisis: Iran's Asymmetric Naval Warfare and the Threat to Global Energy Security*. Center for Strategic and International Studies (CSIS).

[12] China Institutes of Contemporary International Relations [CICIR]. (2024). *Pakistan's Mediation Between the U.S. and Iran Reflects Profound Evolution of the International Landscape*. International Institution for Cooperation (ICC). Retrieved May 2026, from https://en.icc.org.cn/thinktank_theories/intl_observation/445.html